

فلا يقال جازي غير لازيه لا يكون ويعطف به على المتأدي فيقال يازيد
 لا عمه في التسهيل والتمثيل اعم من اللفظ والمعنوي نحو ما زال
 زيد قائما لا تقاعد **ويل** تقع بعد الاثبات والنفي باقعا فمن
 النفي بين والكوفيين ففي الاثبات لا ثبات الحكم للمعطوف وجعل
 المعطوف عليه في حكم المنسكوت عنه بان جعله كأنه يكون لا يذكره بان
 خطاء عمدا او سهوا وفي النفي والتمثيل نحو ما جازي زيد بل عمه
 ولا يجوز زيد بل عمه فكذا عند الجملة نحو ما جازي المعطوف عليه
 في حكم المنسكوت عنه لكن ما بعد بل اثبات لا نفي وعند الجوز بل في النفي
 مثل في الاثبات فيفيد عدم جزي عمه وزيد كأنه لم يذكر وقبل
 السيد السند في منع المتأدي عن بعضه انه في النفي لا ثبات الحكم
 للمعطوف بعد نفيه عن المعطوف عليه وتبين على هذا نحو
 اهل البلاغة من اداة القص واذا ذكر قبله لا فان كان الكلام
 مثبتا نحو جازي زيد لا عمه فهو لنفي الحكم عن المعطوف عليه
 واذا كان منقيا خلتق برب النفي في المعطوف عليه نحو ما جازي زيد
 لا بل عمه وما بعد بل باق على الكلام المذكور واذا عطف نحو ما جازي زيد
 على الجملة بعد الاستغناء من حكمها اليهم **وكذا** ليست عا طرفة
 اذا كانت مع الواو او ايقا فبل محققة من المشددة وشروطها
 مقابرة ما بعد هالما قبلها نفييا وانما قاولو مويي نحو ما جازي
 زيد لكن عمه ونحو زيد غايب لعمه وفي جزي عا طرفة
 للفرق في الكلام الموصوب جملا له على بل نحو جازي زيد لكن عمه
 قال الرضي ليس لهم شبهة بل عمه وقد تهرت الفرية ورا دبعين
 اى المقترة والاصح ان ما بعده عطف بيان وزاد الكوفيين
 لى واللاخفي والفرق **واذا عطف** في اوقع المعطوف
 اى اذا ارد ايقاع المعطوف على الضمير لا الظاهر **المرفوع**
 لا المنصوب وتبين حكم العطف على الوجه **والمتصل** لا المنفصل
 فان المتغيرات لا تجوز للعطف فيها بارز كان ذلك المتصل
 او مستتر انتهى غائب او محذوب او مشكك مؤنث او تنبيه
 او جمع **يجب تاركه** اولا **بمنفصل** له ويقع تركه عند
 البضيين في السعة وعند الكوفيين يجوز بلا قي مطلقا **نحو**
ضرب انا زيدا ونحو زيد ضرب هو وعلامه ونحو الزيدان

دو

ونحو الزيدان ضربا لها وعمه ونحو الزيدون ضربواهم وعمه لان الفاعل
 المتصل كما تجوز من الفعل كونه الا فصال من الطرفين من الفعل كونه محاجا
 الى الفاعل ومن الضمير كونه محاجا اليه لعدم استقلاله في التلخيص
 المعطوف عليه كأنه على بعض حروف الكمية فكذا في التلخيص
 المحققة ولا يجوز ان يكون العطف على التأكيد لان المعطوف في
 المعطوف عليه فيلزم ان يكون تأكيدا ولا الايجاز في كل وقت **الاوقات**
ان يقع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولو كان بين المتأدي
 المعطوف نحو قوله تعالى ما اشرىنا ولا اراؤنا **فكجوز** في حكمه اى
 التأكيد بلا قبح عند الفريين لصول الكلام به وان كان نحو **ضرب**
اليوم وزيدا وكجوزت انا اليوم وزيدا **واذا عطف على الضمير**
التحور لان العطف على المظهر لا يشرى ما فيه نفي **اعدا** الخافض
 اى الياء في المعطوف من المظهر لا يشرى ما فيه نفي **اعدا** الخافض
 لعطف على بعض حروف الكمية ولم يكن له منفصل يؤيد في الاستغناء
 والفصل في المرفوع نائب عن التأكيد واذا لم يمكن الاصل لم يمكن
 وايضا اذا عطف الضمير المحذوف على مثله لا يعطف الا بان كان خافض
 وعند الكوفيين يجوز بلا عارضة **كجوزت** **نحو** **وزيدا** وانما
 في المعطوف تان اما في حكم المهدم والى بالاول بدليل **المال**
بيني وبينك اذ بين وايضا الا الى المتعدد واما حسنة الجوز
 الزوائد والى بها في نحو بالله وبين متصان الى المتعدد ومعنى
 لان التاني زائد فكات الا واما في الالهما اختياره الرضى
والمعطوف في حكم المعطوف عليه **فما يجب** **ويشتمل** من الاحوال
 العارضة له بالنظر الى الضمير فقط او مع نفيه الا ان يحذف
 باحدهما فالتخصيص هو وضربه ايضا نحو **وزيدا** والجازن وياعز
 وعبد الله وياعبد الله **وزيدا** فيان سبب لزوم **نحو** **المتأدي**
 عن اللام وهو لزوم اجتماع اذ في التوفيق يوجب في المعطوف **ويجب**
 بناء عمه اعنى مونه متأدي معنوا معرفة غير موجود في عبد الله **وسبب**
 اعراب عبد الله لم يشبه في زيد واذا كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يحز
 نحو ما زيد قائما او معاذ ولذا ذهب عمه الا يرفع ذاهب على ان يكون ضميرا
 معذ ما في لو كان منصوبا عطف على قائما او جازي عطف على قائما يلزم ان
 يكون ضميرا بعد زيد فيلزم ان يكون ضميرا له في قوله ولو جازي لان عمه
 لعمه **ما يجب** **الاعطف** على الجملة هذا هو المتأدي وقيل القاعد على العطف
 يجوز عطف ذاهب على قول وعطف عمه على زيد فيلزم من قبيل عطف